المحاضرة العاشرة: أهم أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر

تهدف هذه المحاضرة إلى تعريف الطالب ب:

- أهم أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر.
- تقييم واقع الجزائر في مجال المقاولاتية.

أولا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11 ماي 1994م، يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل.

ومن المهام التي يقوم بها الصندوق الوطني ما يلي:

- إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل (C.R.E) والتي تعمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل جديد وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية.
- دعم العمل الحر التي تتكفل بها مراكز المساعدة على العمل الحر (C.ATI) حيث يهدف إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني من خلال القيام بمرافقة المقاولين.
- التكوين التحويلي الذي يهدف إلى اكتساب مؤهلات وقدرات جديدة للبطالين من خلال القيام بدورات تكوينية.
- مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات والمشاكل.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أحد الهياكل المرافقة التي تساهم في دعم وإنشاء وترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وأنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-296 المؤرخ 8 سبتمبر 1996م. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. ومن مهامها ما يلي:

- تدعيم ومرافقة الشباب حاملي المشاريع.
- تقديم الإعانات المالية.
- تزويد الشباب المستثمر بمختلف المعلومات حول الإعانات.

- كما يستفيد حاملي المشروع من التمويل والامتيازات الجبائية.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر بعد قانون تطوير الاستثمار الذي صدر في شهر أوت 2001م، وقد عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI. ومن مهام الوكالة:

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- تسيير المحافظة العقارية الثابت الخاصة بالاستثمار.

رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ 22 جانفي 2004م، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ومن مهامها ما يلي:

- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح قروض بدون مكافأة.
- تبلغ المستفدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

هيئات أخرى لدعم المقاولاتية بالجزائر:

بالإضافة إلى هيئات المرافقة وأجهزة الدعم يستفيد حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم غير مباشر لهيئات أخرى لها أدوار استشارية أو تنظيمية للنشاط المقاولاتي أهمها:

- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANPPE:** تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005م، وتمثل الوكالة أداة للدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار تتولى الوكالة القيام بالمهام التالية:
  - تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها.
  - إنجاز دراسة حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.
  - ترقية الاستشارة والخبرة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - المتابعة الديموغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط.
  - التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNC-PE):** أنشئ المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي 03-08 المؤرخ 25 فيفري 2003م، وهو عبارة عن هيئة استشارية مسؤولة عن تعزيز الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمعياتهم المهنية من جهة، والحكومة من جهة أخرى، حول مختلف القضايا

الوطنية التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية. ويتكون المجلس حاليا من 80 عضو يضم مختلف أرباب العمل وأعضاء الجمعيات المهنية.

ج- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEK).

د- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

و- قانون الصفقات العمومية.

ي- بورصة المناولة- المقاولة من الباطن والشراكة.

- **واقع المقاولاتية في الجزائر**

أظهرت بعض الدراسات حول سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أن المقاولاتية تواجه قيودا كثيرة في الجزائر، من حيث التمويل، المهارة أو التكوين، صعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية، فإن مرتبة الجزائر أخذت بالانخفاض في ترتيب البنك الدولي باستمرار في السنوات الأخيرة.

وهناك عدة أسباب التي أدت إلى هذا الوضع، أولا الثقافة المقاولاتية التي تكافح لإيجاد مكان لها في المجتمع، فالمقاول لا ينظر له دائما بإيجابية، بيئة أعمال جد معقدة يطغى عليها الفساد والبيروقراطية وطول مدة الإجراءات وغياب المنافسة الشريفة، بالإضافة إلى عدم فعالية نظام التعليم وافتقار حاملي المشاريع إلى التكوين الجيد في أساسيات المقاولاتية (مثل المحاسبة أو الإدارة) مما يصعب من ضمان نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة في الجزائر.

وبالتالي على أصحاب القرار إعادة النظر في السياسة المنتهجة لتطوير المقاولاتية في الجزائر، وذلك من خلال:

- تنمية ثقافة المقاولة من خلال نظام التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي
- وضع مقررات دراسية مرافقة في مجال التعليم والتكوين المهني في إطار تشجيع العمل الخاص مهما كان نوع التعليم أو التكوين.
- إعادة النظر في سياسة هيئات الدعم من خلال: حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشاء في إطار هيئات الدعم وحاضنات الأعمال
- إعادة النظر في سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة المنشأة حديثا، وتفعيل فكرة التمويل الإسلامي الذي يعتبر توفره حافزا أمام العديد من الشباب نحو الإقبال على إنشاء المؤسسات.
- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها في الداخل، ومحاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
- تنمية مناخ الأعمال وتخفيف الإجراءات الإدارية في إنشاء المؤسسات وتفعيل الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري.